المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12 et 13/03/2016

وضع إطار يمكن من تشغيل السجناء في وحدات إنتاجية وخدماتية بالسجون

بتعاون ومساهمة من القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص

4/7766

■ فنن العفاني

وقعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، على بروتوكول تفاهم يتم من خلاله وضع إطار يمكن من تشغيل السجناء في وحدات إنتاجية وخدماتية بالسجون بتعاون ومساهمة من القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

فبموجب هذا البروتوكول، سيتم تمكين السجناء من الشغل، مع ضمان حقوقهم وتهيئتهم للإدماج بعد الإفراج، خاصة وأن السجون باتت، إلى حدود شهر شتنبر من العام الماضي، تضم نحو 74 ألف و759 سجين، والمندوبية تستعد لإقامة 12 مؤسسة سجنية جديدة بمواصفات مغايرة لتلك القائمة، حيث من المرتقب أن يرتفع عدد السجون من 68 مؤسسة حاليا إلى 90 مؤسسة في أفق سنة 2020.

توقيع هذا البروتوكول، تم خلال اليوم الدراسي الذي نظمته أول أمس الخميس بمقر مركز مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالرباط، وذلك بشراكة مع الأطراف السالف ذكرها حول موضوع "تشغيل السجناء: آلية أساسية لتهيئتهم للاندماج"، حيث فتحت المندوبية باب النقاش حول برنامج تشغيل السجناء ، بهدف بلورة مقترحات وتوصيات تتمكن عبرها من إيجاد صيغة لتحديد إطار دقيق وواضح بهذا الجانب، وتجاوز النقص الحاصل على مستوى القانون المنظم الذي بالرغم من أن مقتضياته تفسح المجال لتشغيل السجناء وفق شروط معينة، لكن تلك المقتضيات تبقى غير دقيقة وغير شاملة بما يكفي لمعالجة الإشكالات المتعلقة بالموضوع.

وقال محمد صالح التام، المندوب العام لإدارة السجون، خلال هذا اللقاء، الذي شارك فيه خبراء وطنيون ودوليين ينتمون لكل من إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، "إن موضوع تشغيل السجناء يمثل أحد المكونات الهامة للاستراتيجية الجديدة للمندوبية في مجال تهييئ السجناء للإدماج، فخلافا لبرامج التكوين المهني والتعليم، التي يتم إخضاع الاستفادة منها لشروط نظامية يتعذر على عدد هام من السجناء التوفر عليها، وأن التشغيل يعد الآلية التي تتيح استفادة أكبر عدد من السجناء".

وأعلن ضمنيا أن هذا المنحى تم استقاؤه من التجارب التي تقوم بها عدد من البلدان في مقاربة الموضوع، بالإشارة" أن ما يتأكد في إطار التجارب المقارنة، حيث لا يتم ربط الاستفادة من التشغيل في مجمله بتوفر المرشحين على شروط محددة، وإنما لما يتيحه أيضا من مجال أوسع لتأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف لا تتطلب في غالب الأحيان مستويات تعليمية كبرى، مما يساعدهم على خلال مرحلة الاعتقال على إبراز قدراتهم على مستوى تحمل المسؤولية واحترام الضوابط، وكذا اكتساب مهارات في مجالات إنتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج".

وطرح المسؤول عن السجون عددا من الإشكاليات التي تحيط بالموضوع، والتي من بينها إن كان يجب تعديل القانون المنظم للسجون في الجانب المتعلق بضوابط تشغيل السجناء، حتى يتلاءم مع قوانين الشغل ، أم يمكن الاقتصار على اعتماد مقتضيات خاصة، فضلا عن إشكالية اعتبار تشغيل السجناء مساهمة تدخل ضمن الحقوق الأساسية للسجناء أم ضمن الواجب الذي تفرضه الإدارة وتخص من يرفضونه للتأديب، وإن كان بإمكان المشغل إبرام عقود شغل مع السجين أم مع الإدارة، وما هي السبل لحل المنازعات بين الطرفين في حال حصولها، هذا بالإضافة إلى إشكالات ترتبط بالحقوق الاجتماعية من أجر وتقاعد ورخص المرض وفقدان الشغل.

أثناء توقيع البروتوكول تصوير: رضوان موسى

ومن جانبه، أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فيما يمكن اعتباره ردا بشأن عدد من الإشكالات التي تخص أساسا أهمية التشغيل بالنسبة للسجين وكذا الحقوق الأساسية للسجين والتي سبق للمجلس أن شدد عليها على ضوء وضعه لتقرير حول وضعية السجون والسجناء"، (أكد) على أهمية تشغيل السجينات والسجناء مع تمتيعهم بكل الحقوق المتعارف عليها في قطاع التشغيل، وأنه اعتبارا لمبدأ أساسي هو أن السجين رغم حرمانه من الحرية فهو إنسان يتمتع بكل حقوقه الأساسية المضمونة لها قانونا ، إلا تلك التي تقضي المحكمة في إطار العقوبات المفروضة عليه بتجريده منها".

واقترح بصيغة حاسمة حيال تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لعمل السجناء، أن جميع الحلول "يجب أن ترتكز على مقتضيات البند 5 من الفصل 23 من الدستور، الذي ينص على أنه «يتمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية ويمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين وإعادة الإدماج».

أما لطيفة الشيهابي، الكاتبة العامة بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، أعلنت أن "الوزارة تقترح في سياق المذكرة الموقع عليها وضع برنامج تكوين خاص في مهن قطاع السيارات لفائدة السجناء، باعتباره أحد أبرز الصناعات المزدهرة في بلادنا لإعطائهم فرصة لكسب مهارات تقنية في هذا الميدان هذا مع العمل في ذات الوقت على مواكبة المستفيدين من هذا العرض، لولوج سوق الشغل، خاصة مع الشركاء المباشرين في المجال، كالجمعية المغربية لصناعة وتسويق السيارات".

وأضافت الكاتبة العامة، مؤكدة أنه "استجابة لتطلعات ونداء جلالة الملك محمد السادس الموجه للمقاولات المتعلق بالدور المجتمعي الواجب القيام به في توفير فرص شغل قارة، فإن الجمعية السالف ذكرها تلتزم بتشغيل السجناء خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2020، آخذا بعين الاعتبار مواكبة مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء، هؤلاء المنزلاء في بداية مشوارهم المهني فور مغادرتهم المؤسسة السجنية".

واعتبرت الشيهابي أن هذه التجربة النموذجية تمثل مرحلة أولى، وذلك في انتظار دراسة إمكانية إدراج باقي الأنشطة الصناعية لاحقا، التي تسهر الوزارة على تطويرها والدفع بها إلى الإقلاع والتنمية كتجربة موالية داخل الفضاءات السجنية. كما كشفت المسؤولة الوزارية عن اقتراح للوزارة يتعلق بتمويل دراسة ميدانية عبر مؤسسة مغرب المقاولات بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإدماج السجناء، قصد تحديد وتقييم القدرات المقاولاتية للسجناء ومواكبة وتفعيل المشاريع ذات النفع الاجتماعي لجعل وتحويل السجناء إلى مقاولين ذاتيين من خلال تشجيع المبادرة المقاولاتية.

مندوبية السجون تدعو إلى تفعيل القوانين من أجل ضمان حق السجناء في الشغل

4/5845

◆ مجيدة أبوالخيرات

تحت شعار «تشغيل السجناء آلية أساسية لتهييئهم للإدماج» نظمت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشراكة مع كل من وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، يوما دراسيا يوم أمس الخميس 10 مارس الجاري بمركز الاستقبال والندوات لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالرباط.

والهدف من هذا اليوم الدراسي، هو وضع إطار مرجعي لتحيين منظومة القانون المنظم للسجون حول تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية، واستخلاص الممارسات الجيدة في المجال وفق رؤية تكرس البعد الحقوقي والاجتماعي والتنموي في تفعيله، وكذا المقاربة الإدماجية للسجناء المستفيدين بعد الإفراج، مع إعمال المقاربة التشاركية بين مختلف المؤسسات والقطاعات المعنية والمهتمة ببلورة هذه الأهداف.

وقد أكد المتدخلون وعلى رأسهم المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج على ضرورة إشراك جميع الفاعلين والوزارات في مشروع إدماج السجناء في سوق الشغل، مؤكدا على ضرورة تدبير قطاع السجون في إطار المسؤولية المشتركة، من خلال ملاءمة البرامج الإصلاحية بالسجون مع البرامج والمعايير المعتمدة وطنيا.

وأيضا في إطار تضافر وتكثيف الجهود وملاءمة تأهيل السجناء وتكوينهم في مهن وحرف لا تتطلب في غالب الأحيان مستويات تعليمية كبرى، وتساعدهم على اكتساب مهارات في مجالات إنتاجية تأهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج. بالإضافة إلى أن هذا الأمر يساعدهم خلال مرحلة الاعتقال على إبراز قدراتهم على مستوى تحمل المسؤولية واحترام الضوابط. كما يساعدهم على تلبية حاجياتهم سواء الشخصية أو الأسرية.

كما أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي على ضرورة مواكبة السجناء بعد مدة العقوبة السجنية وتقديم الدعم المادي لهم وإشراكهم في المشاريع الفردية والجماعية لأن الهدف من تشغيل هذه الفئة هو إدماجها داخل المجتمع والقضاء على جرائم العود.

كما دعى إلى ضرورة تطوير مؤهلات السجين عبر التكوين المهني، مع ربطه بالتشغيل الذي يجب أن يكون مقررا في البرنامج العام لتنفيذ العقوبة، وهذا الأمر لن يتحقق إلا بإشراك جميع الفعاليات وتوفير الإمكانيات الضرورية للمؤسسة السجنية لتحقيق خطة إعادة التأهيل وتسهيل الإدماج.

كل هذا لا يمكن أن يتحقق من دون خلق قوانين تضمن حقوق السجناء وتضبط العلاقة بين السجين والمشغل عبر وساطة إدارة السجن وأيضا من خلال تفعيل التشغيل في المؤسسات السجنية وانخراط أرباب العمل وهيئات المجتمع المدني.

Le CNDH s'attelle à la prévention contre la torture

Le cavalier seul trop exaspérant de Ramid

Le CNDH s'attelle à la prévention contre la torture

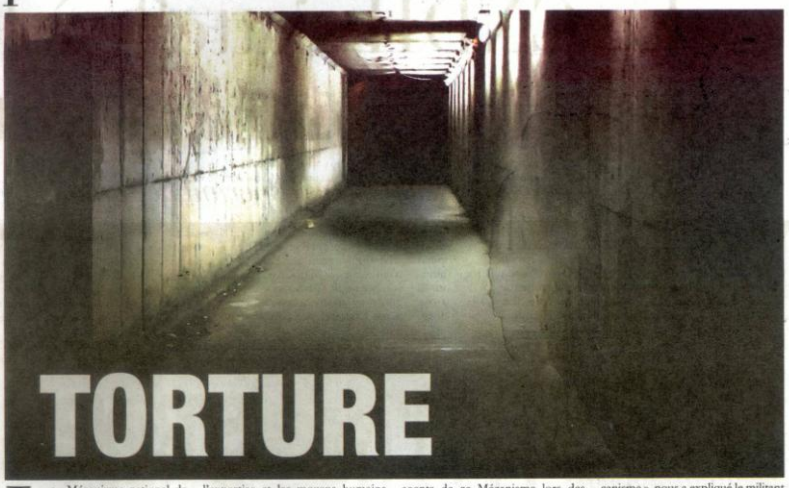

Le Mécanisme national de prévention contre la torture et autres traitements inhumains, cruels ou dégradants s'invitera prochainement au Conseil de gouvernement. Mustapha Ramid, ministre de la Justice et des Libertés, a annoncé récemment la fin de préparation du texte de loi régissant le CNDH en précisant que ce Mécanisme national fera partie des attributions de cette instance. Mieux, le CNDH sera doté d'autres mécanismes relatifs aux enfants victimes des violations, à la discrimination non fondée sur le genre et les personnes en situation de handicap.

«Le gouvernement vient donc de trancher le débat sur le choix adéquat relatif à ce mécanisme entre ceux qui sont pour l'attribution de cette mission de prévention à des institutions existantes et ceux qui sont pour la création d'une nouvelle institution indépendante», nous a expliqué Aziz Admin de l'Association Adala. Et de préciser: « Les partisans de la dernière option n'ont pas été clairs sur la définition qu'ils donnent au concept d'indépendance et sur les modalités d'action de la nouvelle institution ».

Pour notre source, le choix du CNDH a été pertinent vu la riche expérience de cette instance en matière de prévention de la torture, notamment en matière de prévention, de suivi, d'investigation et d'intervention proactive. «Le CNDH a produit, depuis 2011, une série de rapports thématiques correspondant à l'action future de ce Mécanisme national et il a effectué plusieurs visites aux établissements pénitentiaires suite à des plaintes de prisonniers. Du coup, il a l'expertise et les moyens humains adéquats pour mener ce genre de missions consistant à rendre visite aux centres de détention, à mener des missions d'enquête et d'observation, à écouter toutes les parties et à établir des rapports et des recommandations», nous a-t-elle déclaré.

Mais le CNDH aura-t-il les mains libres pour réaliser ses objectifs? «Tout dépend du contenu du prochaine projet de loi qui doit offrir des garanties et l'immunité aux agents de ce Mécanisme lors des visites des établissements pénitentiaires qui doivent être effectuées par simple notification aux autorités concernées et non sur permission. Mais il reste que ce Mécanisme est lié structurellement à la Sous-commission de lutte contre la torture de Genève et, du coup, toute entrave ou blocage de son action sera communiquée au Conseil onusien des droits de l'Homme à Genève», nous a indiqué Aziz Admin. Et de poursuivre : « Mieux, le Protocole facultatif de lutte contre la torture recommande aux pays concernés de mettre en place des mesures d'accompagnement dont la publication des dénominations de tous les lieux de détention (commissariats de police, brigades de la gendarmerie, lieux de détention des migrants, hôpitaux psychiatriques et prisons) pour que l'opinion publique et les agents de ce Mécanisme aient une idée claire et transparente de ces lieux».

> “ Le cavalier seul trop exaspérant de Ramid

Une situation des plus confuses puisque le ministre de la Justice et des Libertés n'a pas jugé utile d'engager un débat national sur ce Mécanisme malgré l'adhésion du Maroc au Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. «Le Protocole facultatif régissant ledit Mécanisme impose aux pays ayant ratifié ledit Protocole d'ouvrir le débat avec l'ensemble des acteurs œuvrant dans le domaine de la défense des droits de l'Homme sur les rôles, les attributions et la structuration de ce Mécanisme et cela une année avant la mise en place d'une loi encadrant ce Mécanisme », nous a expliqué le militant d'Adala. Et d'affirmer : « Pourtant, depuis le 24 nombre 2014, le gouvernement marocain en la personne du ministre de la Justice et des Libertés n'a pas jugé utile de consulter ou de prendre l'avis de la société civile. Une démarche qui a été adoptée par le CNDH qui a tenté d'ouvrir un débat sur le sujet en organisant des conférences. Une action qui n'a pas été, pour autant, du goût de tout le monde car si certains ont jugé cette action fructueuse puisqu'elle a permis d'accoucher d'une vison claire des modalités de travail de ce Mécanisme, d'autres ont souligné le caractère limité de ce débat du fait qu'il n'a pas intégré les avis et points de vue de l'ensemble des composantes de la société civile ».

Le débat sur ce sujet demeure également incomplet, selon notre source, puisqu'il y a eu absence des personnes chargées d'exécuter les lois. « Jusqu'à présent ni le Haut commissariat à l'administration pénitentiaire ni les ministères de l'Intérieur, de la Santé, des MRE et des Affaires de la migration, des Affaires étrangères et de la Coopération encore moins la DGST n'ont participé à ce débat ou présenté des recommandations», nous a précisé Aziz Admin. Et de s'interroger : «L'absence de ce débat signifie-t-elle qu'on est face à une loi souveraine puisque le Plan gouvernemental 2012 avait spécifié que sa préparation se fera en coordination avec le Cabinet Royal ou y a-t-il d'autres considérations qu'on ne peut deviner pour le moment?»

Hassan Bentaleb